بسم الله الرحمن الرحيم

أوروبا والوجود الإسلامي فيها

بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية

١ / ٩ / ٢٠١٠م

نبيل شبيب

المحتوى

صفحة

٢ توطئة

٤ تطوّر الوجود البشري الإسلامي في أوروبا.. كمّا ونوعا

٨ العزلة والاندماج.. بين جيلين من المسلمين

١١ الإقصاء والتطويع.. بين جيلين من السياسيين

١٤ تطوّر العمل التنظيمي.. بين العوائق الذاتية والخارجية

١٧ استهداف جيل الناشئة والشبيبة.. والطاقات الجديدة

٢٠ المرأة المسلمة.. بين صيغ جديدة وأهداف قديمة

٢٢ نظرة استشرافية.. بين المطلوب والممكن

٢٤ هوامش ومصادر

توطئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

لا توجد حدود في طريق انتشار الإسلام.. لم توجد على مرّ التاريخ، ولن توجد في الحاضر أو المستقبل، ولا علاقة لذلك بموازين القوى المادية، لا سيما العسكرية، فقد انتشر الإسلام من بداية العهد النبوي بقوة العقيدة وسلامتها، وانتشر في حقبة ازدهار الحضارة الإسلامية لعدة قرون، وينتشر في الوقت الحاضر رغم عوامل التخلف والتفرقة الذاتية والعقبات والعوائق الخارجية، ومن أسباب ذلك أن اعتناق الإسلام لا يلغي هوية فرد من الأفراد أو شعب من الشعوب، كما يشهد تاريخ الأقطار الإسلامية الحالية وواقعها، وهذا ما يمكن تأكيده على صعيد انتشار الإسلام في أوروبا، رغم الجدل الذي يثار حول "إسلام أوروبي" من جهة و"أسلمة اوروبا" من جهة أخرى.

ازدياد الإقبال على الإسلام في أوروبا، تفهما واعتناقا، في فترة تشهد تصعيد مواجهته، يعتمد على كونه عقيدة صافية عقلانية متوازنة، ومنظومة أخلاق وقيم إنسانية، ومنهجا وسطيا عمليا.. ولعل هذا ما جعل الظاهرة الإسلامية مصدر قلق المسيطرين عبر مناهج وضعية وفكر مادي، وربما غلب قلقهم هذا على ما يجري التركيز عليه أو الترويج له تحت عناوين معروفة، تخويفا كالحرب ضد الإرهاب، أو ترغيبا كنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من منظور أن هذه العناوين أصلح من مواجهة مباشرة لانتشار الإسلام عبر أطروحات عقدية وقيمية وخلقية، وأقرب إلى التأثير على العامة في الغرب، لا سيما على صعيد جيل الشبيبة، الذين تسجل نسبة اعتناق الإسلام في صفوفهم تصاعدا مطردا، في ظل أشد الحملات المضادة ضراوة وعنفا، وتقييدا للحريات والحقوق، حتى بمفهومها الغربي، كما هو مشهود من خلال الحملات على الحجاب والنقاب، أو ما سمي القوانين الاستثنائية.

سبق انتشار الإسلام في أوروبا - كما تشهد مصادر تاريخية عديدة - وصول العثمانيين ثم المسلمين التتار إلى عواصمها، مثل بودابست وبلجراد وسراييفو، إذ تتحدث مثلا عن الصقالبة البوشناق وانتشار الإسلام لديهم قبل فتح القسطنطينية بعدة قرون، وكذلك الألبان (وأصلهم من أواسط آسيا) الذين كانوا يتحصنون في الجبال لمقاومة الغزاة، فعجزوا عن إدخالهم في عقائدهم، إلى أن وصل العثمانيون فاعتنقوا الإسلام سريعا وأصبحوا جزءا من المسلمين ما بين المشرقين، كما يوجد في بعض المتاحف - كما في السويد - آثار تعود إلى القرن الميلادي التاسع[١].

إنّما يقتصر هذا البحث على نظرة تاريخية موجزة للغاية بصدد الوجود الإسلامي في أوروبا، مع التركيز على القرن الميلادي العشرين، فالغرض الأهم هو تناول الوضع الراهن وما طرأ عليه بصدد الرؤى الشمولية للجهات الرسمية، ومفعول ذلك في الحاضر والمستقبل، ثم تعامل المسلمين أنفسهم مع تلك الرؤى، وهو جانب في غاية الصعوبة على أي دراسة منهجية، إذ لا يوجد إلا القليل من القواسم المشتركة على هذا الصعيد ما بين المسلمين في الأقطار الأوروبية المتعددة، بما في ذلك فئاتهم الأكبر تعدادا في فرنسا

وألمانيا وبريطانيا، فلا بد من الانطلاق من أحدها نموذجا من حيث الاستشهادات والمراجع، وهو في هذا البحث المنطقة الناطقة بالألمانية، الأكبر تعدادا وتأثيرا، والأقل متابعة باللغة العربية، ويساعد على ذلك إقامة كاتب هذه السطور في ألمانيا منذ ١٩٦٥م. ومن صعوبات البحث أيضا تجنب ذكر "الديانة" في المراجع الإحصائية وسواها وهو ما يجعل مجرد تحديد أعداد المسلمين وتوزع فئاتهم السكانية والاجتماعية عسيرا، فضلا عن العوامل العقدية والسياسية التي تجعل كثيرا من ذلك ضحية التهويل أو التهوين بعيدا عن رؤية منهجية مستقلة(٢).

وتركز هذه الدراسة على مجالات نوعية محددة من تلك الرؤى الشاملة، مما يغلب عليه كونه من باب القواسم المشتركة رغم التفاوت النسبي بين قطر وآخر. ولا تُطرح "الرؤى الشاملة" على كل حال تحت هذا العنوان - كاستراتيجيات - إنما ينبغي استنباطها من خلال الرجوع إلى كل مجال على حدة، للوصول إلى نسيج مشترك فيما بينها، ومن تلك المجالات: قضايا العزلة والاندماج من منظور المسلمين أنفسهم، وقضايا الإقصاء والتطويع من جانب المسؤولين في الأقطار الأوروبية، وشبكة التنظيمات الإسلامية وما يشهده تطويرها من عوائق ذاتية وخارجية، ثم النظر فيما يتعلق بجيل المستقبل من الناشئة والشبيبة المسلمين، وفيما يتعلق بالمرأة المسلمة التي تعتبر في محور ما يُبذل من جهود إيجابية وسلبية للتعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا ومستقبله، مع استخلاص بعض ما يترتب على ما سبق من استشراف للمستقبل والعوامل التي يُنصح بمراعاتها ليكون إيجابيا بالمنظور الإسلامي، وبمنظور الدول المضيفة على السواء. ولا بد من الإشارة إلى أن دواعي الإيجاز المطلوبة في إعداد الدراسة تفرض تقديم الأهم على المهم، وتجنب التفاصيل.

تطوّر الوجود البشري الإسلامي في أوروبا.. كمّا ونوعا

لا يوجد بلد أوروبي في شرق القارة وغربها إلا وللإسلام وجود فيه، بنسب متفاوتة، إنما غلب على الكتابات حول الوجود الإسلامي في أوروبا الحديث عنه في غربها، وهو نتيجة التعامل مع أوروبا في حقبة الحرب الباردة وانقسامها إلى شرق وغرب. ويحلو لكثير من الأقلام ذكر وفد الخليفة العباسي هارون الرشيد لدى امبراطور الفرنجة شارلمان، واعتبار ذلك بداية الاحتكاك الأول للأوروبيين مع الإسلام على الأرض الأوروبية، ولم يورد المؤرخون المسلمون الأوائل شيئا عن هذه القصة، بينما نقلها بعض الكتاب المُحدثين عن مصادر التأريخ الغربية، ويوجد من الباحثين من يشكك فيها، ويعزوها إلى الإيهام بتعاون خليفة عباسي مع الفرنجة ضد الأمويين في الأندلس[٣].

الأرجح أن انتشار الإسلام في أوروبا بدأ على أرض أوروبا نفسها مع الاحتكاك البشري المباشر، في نطاق التجارة، وكذلك بين طلبة العلم وأساتذتهم وقطاعات أخرى على مستوى الفكر والأدب، وكان ذلك عبر الأندلس وفي جنوب القارة على البحر الأبيض المتوسط، الذي كان "بحيرة إسلامية"، إضافة إلى الاحتكاك البشري عبر الحروب الصليبية، خارج نطاق الأرض الأوروبية.

وكان الاحتكاك الفكري الأكبر فيما يسمى حقبة "الفلسفة الإنسانية" ثم "حقبة التنوير" في أوروبا (القرون ١٤-١٧م)، أي قبل انتشار "فلسفات الحداثة" واتجاهاتها الإلحادية (القرون ١٨-٢٠م)، فآنذاك.. عندما كانت الحضارة الإسلامية في أوج تألقها من جهة والأوضاع الأوروبية في أشد درجات الظلمة الاستبدادية فيها من جهة أخرى، بدأ كثير من الأدباء والفلاسفة الأوروبيين بالاطلاع على الإسلام، والإعجاب به نهجا وقيما، وبغض النظر عما صنعته المؤسسات الكنسية الاستشراقية الأولى، ويعود كثير مما تتناقله الأدبيات العربية من الأقوال الإيجابية بأقلام أولئك الأعلام عن الإسلام والمسلمين، وعن القرآن الكريم ومحمد صلى الله عليه وسلم، إلى تلك الفترة من حقبة الفلسفة الإنسانية والتنوير ثم من بقي يتبنى أطروحاتها من بعد، وقد انطلقت منها عجلة النهضة الأوروبية، قبل أن تخنق كثيرا من إيجابياتها الاتجاهاتُ المادية والإلحادية في فترة "الحداثة" المتأخرة زمنيا عن انطلاقة النهضة علميا وتقنيا وإنتاجا، بل يمكن اعتبارها مهدَ الانحراف لاحقا في مسار تطبيق القيم الإنسانية المكتسبة في الغرب في الحقبة السابقة عموما.

سبق وجودُ المسلمين منذ تلك الفترة ظهورَ الإسلام والمسلمين بنسبة متزايدة مجددا في القرن الميلادي العشرين، ويشير إلى ذلك وجود مساجد مضى على نشأتها زهاء ثلاثة قرون، كمسجد "شفيتسنجن" جنوب ألمانيا من القرن الميلادي الثامن عشر، وتخصيص مقابر للمسلمين كالتي خُصصت في برلين لجنود فرقة عسكرية من المسلمين في جيش القيصر الألماني غليوم الثاني[٤]. ويبدو كأنّ البحوث المعاصرة تتجنب التركيز على "جذور تاريخية قديمة" للإسلام في أوروبا[٥]، بل تتجاوز غالبا التنويه بأعداد كبيرة من المسلمين في نطاق الهجرة بعد الثورة الشيوعية في روسيا، من شرق أوروبا إلى غربها، إضافة إلى

المسلمين الوافدين بين الحربين العالميتين من "المستعمرات" الأوروبية سابقا، كما هو الحال مع نسبةٍ عالية من مسلمي هولندا وبريطانيا وفرنسا، من الباكستانيين والهنود والإندونيسيين وسواهم. وتركز البحوث المعاصرة على الموجة الثانية من الوافدين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد غلب عليهم أنهم من العمال الذين ساهموا في تحريك عجلة الاقتصاد في معظم البلدان الأوروبية بعد دمار الحرب العالمية الثانية، والنسبة الأعظم من هؤلاء من تركيا والمغرب العربي، ورافق تلك الموجة الثانية مزيد من المسلمين المهاجرين من البلدان الشيوعية في شرق أوروبا، بعد رسوخ الحرب الباردة، ومعظمهم من أواسط آسيا والبلقان.

يفسر هذا الإطار التاريخي أن البنية الهيكلية الأولى للوجود البشري الإسلامي الحديث في أوروبا قامت على فئات اجتماعية أضعف عموما، فمعظمها من اللاجئين أو العمال الأجانب، وبدأ ذلك يتبدل تدريجيا في العقدين الأخيرين من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الوافدين من الطلبة، وتخرجهم ثم استقرار كثير منهم في البلدان المضيفة، ثم نتيجة مواليد المهاجرين الأوائل، ممن يطلق عليهم وصف الجيل الثاني والثالث، ولم يعد يصلح في الوقت الحاضر وصفُ الوجود الإسلامي في أوروبا بأنه وجود "وافدين.. ولاجئين.. وجاليات" وما شابه ذلك، فهم جزء عضوي من المجتمعات الأوروبية، إذ أن النسبة الأعظم منهم – تتراوح التقديرات بين ثلثين وثلاثة أرباع - تتكون من أهل البلاد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، ومن المواليد المسلمين الذين لا يعرفون لأنفسهم مواطن أخرى غير البلدان الأوروبية، ومن هؤلاء المواليد حوالي ٦٠ في المائة من المسلمين في بلد كفرنسا، و١٢ في المائة في بلد كالدانمارك، ويضاف إلى هاتين الفئتين المستقرّون بعد إقامة طويلة لعدة عقود، كما تتراوح نسب حملة الجنسيات الأوروبية بين بلد وآخر، فتصل إلى نصف تعداد المسلمين في بلد كهولندا، وتناهز الربع في بلد كألمانيا، ولا يعود ذلك إلى رغبة في الاندماج أو عزوف عنه، إنما إلى اختلاف قوانين التجنس في الدرجة الأولى[٦].

لم يسبق إجراء إحصاء لوجود المسلمين في أوروبا، بل بقي تعدادهم دوما - ولا يزال - موضع التقديرات العامة، انطلاقا من الأرقام والإحصاءات حول الأجانب ومواطنهم الأصلية، وعندما يكتسب فريق من هؤلاء الجنسيات الأوروبية، يزول أخذهم بعين الاعتبار في ذكر أعداد الأجانب، وبالتالي يزول أيضا في تقدير عدد المسلمين منهم غالبا، وفي السنوات الأخيرة فقط (بعد ٢٠٠٤م) بدأت تظهر تقديرات حديثة تنطلق من أعداد ذوي الأصول الأجنبية عموما أو المختلطة بالتزاوج، في نطاق المواطنين الأوروبيين (ويبلغ هؤلاء زهاء ربع سكان ألمانيا مثلا كما ورد على لسان المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل عام ٢٠١٠م)[٧]، وبدأت تقديرات عدد المسلمين تراعي ذلك، على أنها تبقى تقديرات غير مضمونة، لأسباب عديدة، في مقدمتها:

١- تشمل التقديرات من مصادر رسمية وجامعية غربية أرقاما أكبر من الواقع بسبب ذكر طوائف لا تعتبرها المصادر الإسلامية من المسلمين، مثل القاضيانيين، والبهائيين (أعلن ممثلوهم رسميا أنهم فئة دينية مستقلة عن الإسلام)، والعلويين (من تركيا تخصيصا).

٢- توجد بالمقابل مخاوف من ذكر نسبٍ عالية للمواطنين المسلمين عموما، بعضها نتيجة ما يترتب على ذلك قانونيا وسياسيا، ومنها تجنب استغلال اليمين المتطرف للتهويل من ارتفاع تلك النسب في حملاته ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا (أسلمة أوروبا!).

٣- غياب وجود جهة مركزية إسلامية تتابع بنفسها تلك التقديرات بصورة إحصائية منهجية، وعدم اهتمام التنظيمات الإسلامية بذلك على امتداد عشرات السنين.

٤- اعتماد مصادر رسمية في تقديراتها على بعض الجهات غير المعتمدة من جانب المسلمين عموما، واعتماد مصادر إسلامية حديثة نسبيا على تلك التقديرات دون دراسة منهجية للتأكد من صحتها.

٥- اقتصار كثير من المصادر على ذكر أرقام تشمل فقط الفئات السكانية من المسلمين في موقع "الأقليات" في بلدان أوروبية غربية، دون أن تشمل المسلمين في البلقان في دول ذات غالبية إسلامية (ألبانيا وكوسوفا والبوسنة والهرسك) أو نسبة عالية من السكان (مقدونية وبلغاريا).

على ضوء ما سبق نجد أرقاما إجمالية متباينة للغاية، تتأرجح ما بين ١٥ مليونا و٣٠ مليونا، ويبدو عند التمحيص فيها أن الأرجح هو بلوغ عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي زهاء ٢٢ مليون مسلم، يضاف إليهم المسلمون في البلقان خارج الاتحاد ويناهز تعدادهم ٨ ملايين نسمة. ومن المعروف أن هذا لا يشمل المسلمين في تركيا التي تبقى خارج نطاق التقديرات رغم الجدل ما إذا كانت تنتسب جغرافيا إلى أوروبا أم لا، وإذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي فعلا، يمكن أن تصبح بعد بضع سنوات أكبر دوله الأعضاء سكانا، متقدمة بذلك على ألمانيا حاليا.

ويبين الجدول التالي توزع المسلمين على الأقطار الأوروبية اعتمادا على "الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م" الصادر عن مجموعة من الباحثين من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.. مع بعض التحفظات عليه[٨].

جدول بأعداد المسلمين في الدول الأوروبية (مع التحفظات على المصدر):

الدولة	المسلمون فيها
فرنسا	٦٥٠٠٠٠٠
ألمانيا	٣٤٠٠٠٠٠
بريطانيا	٣٢٠٠٠٠٠
كوسوفا	٢٢٠٠٠٠٠

الدولة	المسلمون فيها
البوسنه والهرسك	٢٠٠٠٠٠٠ (+ مليون مشرد)
إيطاليا	١٤٢٠٠٠٠
بلغاريا	١٠٠٠٠٠٠
هولندا	٩٥٠٠٠٠
أسبانيا	٩٠٠٠٠٠
مقدونيه	٧٠٠٠٠٠
بلجيكا	٤٥٠٠٠٠
السويد	٤٠٠٠٠٠
النمسا	٣٤٠٠٠٠
سويسرا	٣١١٠٠٠
قبرص – الجنوب	٢٠٠٠٠
قبرص - الشمال	٢٦٠٠٠٠
صربيا	٢٤٠٠٠٠
الدانمارك	٢٢٠٠٠٠
النرويج	١٥٠٠٠٠
الجبل الأسود	١٥٠٠٠٠
رومانيا	٧٠٠٠٠
كروآتيا	٦٧٥٠٠
سلوفينيا	٤٨٠٠٠
فنلندا	٤٥٠٠٠
البرتغال	٤٠٠٠٠
اليونان	٣٥٠٠٠
إيرلندا	٣٢٥٠٠
بولندا	٢٠٠٠٠
لوكسمبورج	٨٩٠٠
ليتوانيا	٨٠٠٠
سلوفاكيا	٥٠٠٠
مالطه	٥٠٠٠
لاتفيا	٥٠٠٠
إستوانيا	٤٥٠٠
تشيكيا	٣٠٠٠
المجموع	٢٤٩٢٨٤٠٠
يضاف إلى ذلك مليون بوسني مسلم مشرد، والمسلمون في ألبانيا الذي يذكر المصدر عدم التمكن من ذكر عددهم، نتيجة تضارب كبير بين ما تقول به السلطات، وجهات تنصيرية، ومصادر إسلامية.	

العزلة والاندماج.. بين جيلين من المسلمين

تعرض المسلمون في أوروبا زمنا طويلا - ما لا يقل عن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الميلادي العشرين - لاتهامهم بالانعزال عن الوسط الغربي من حولهم، ويُذكر هذا العنصر في تعليل كثير من الجوانب السلبية لأوضاع المسلمين الراهنة، مثل انخفاض نسبة التعليم بين الناشئة بالمقارنة مع أقرانهم من غير المسلمين، وهو ما يعني تحميلهم المسؤولية عن تلك الأوضاع السلبية، إنما تبقى "العزلة" تهمة "تعميمية" تتطلب بيان بعض جوانبها باختصار:

١- كانت غالبية المسلمين الوافدين من لاجئين وعمال أجانب على أدنى مستوى ثقافي واجتماعي ومادي داخل بلدانها الأصلية، وبقي التعامل الرسمي والاقتصادي معهم فترة طويلة لا ينطلق إلا من إسهامهم كقوى عاملة في تحقيق مردود اقتصادي، فكانت العزلة نتيجة حتمية للجهل باللغة والقوانين وبالظروف الاجتماعية ولنقص الطاقات الذاتية لكسر طوق العزلة، التي كانت المسؤولية عنها في البداية على الأقل مسؤولية السلطات الرسمية.

٢- في حقبة السبعينات حتى أواسط الثمانينات من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الطلبة والتجار واللاجئين السياسيين من بلدان إسلامية، لا يمكن الحديث عن "عزلة" بقدر ما يمكن الحديث عن "ذوبان" في المجتمعات الأوروبية الغربية، فالغالبية حملت معها توجهات قومية ويسارية وغربية، وهو ما انعكس في ممارسة طريقة الحياة الغربية السائدة على نطاق واسع، قبل أن تتخذ الصحوة الإسلامية مسارها في أوساط الجيل الثاني من المسلمين.

٣- في بداية انتشار الصحوة الإسلامية انتشرت في أوساط التنظيمات وأنشطتها ميول "العزلة" بمفهومها الاجتماعي، خشية من المؤثرات السلبية للحياة الغربية (لا سيما ما سمي ثورة الطلبة أو الثورة الجنسية عام ١٩٦٨م وما تلاها) على العقيدة والسلوك الأخلاقي في الدرجة الأولى، إلا أن ذلك لم يقترن بانتشار اتجاه "التشدد والتطرف" الذي يرد مع الحديث عن العزلة ومفعولها من جانب من يطرحها مع تحميل المسلمين أنفسهم المسؤولية عنها.

٤- رغم ذلك لا يسري مفهوم العزلة حاليا على النسبة الأعظم من جيل الناشئة والشبيبة في أوساط الصحوة الإسلامية أيضا، فتركيز التنظيمات الإسلامية على الأنشطة العقدية والتعبدية والثقافية، دون الاهتمام الكافي بتأسيس مراكز ومؤسسات اجتماعية وفكرية وثقافية ورياضية بطابع إسلامي، ساهم -دون تخطيط مسبق - في انخراط الشبيبة المسلمة اندماجيا في هذه الميادين في نطاق ما يتوافر من مؤسسات لها، وأصبح عليهم الاعتماد على أنفسهم في محاولة التوفيق ما بين توجهاتهم الإسلامية والمعطيات المتناقضة معها في المجتمع من حولهم.

٥- رغم جميع ما يقال إعلاميا للربط بين "العزلة الذاتية" للمسلمين في أوروبا، وبين ظاهرة التطرف وصولا إلى الانزلاق إلى الانتماء لتنظيمات استخدام العنف غير المشروع، فإن التقارير الرسمية، بما فيها ما يصدر عن أجهزة الأمن الأوروبية (المخابرات وسواها) لا تصل بأقصى ما تذكره من تقديرات حول انتماء شبيبة مسلمين إلى اتجاهات التطرف، إلى أكثر من واحد في المائة من عموم المسلمين، وهي نسبة أدنى من انتماءات غير المسلمين إلى اتجاهات التطرف والعنف، اليمينية واليسارية، هذا ناهيك عن ممارسة العنف غير المشروع مما لا يصدر إلا عن نسبة متدنية لا تكاد تُذكر عددا ولا تصل إلى إمكانية المقارنة بينها وبين ممارسة ذلك العنف من فئات أخرى كاليمين المتطرف [٩].

لا ينفسح المجال للتفصيل فيما سبق، لا سيما من حيث دور السياسة والفكر والإعلام في صناعة أجواء معادية، وانتشار ما يسمى الخوف المرضي من الإسلام [١٠]، فنسوق هنا مثالا واحدا لبيان المقصود بالفقرات السابقة. في مقالة نشرها يوم ١٦ / ٨ / ٢٠١٠م موقع "ألمانيا الجديدة [١١] يقول أستاذ مادة الإعلام في جامعة زولينجن يورج بيكر:

"ورد في آذار/ مارس ٢٠٠٢م في صحيفة فرانكفورتر آلجيماينة مقال جاء فيه، (إن الشعوب الإسلامية المشرقية متخلفة اضطراريا تحت تأثير الضغوط، والاستصغار من شأنها، والغباء، ومنع التقدم، تخلفا دون المستوى الثقافي الغربي بمراحل، فهم بشر عاطفيون، وحيوانات عقائدية، هائجة، عنيفة، كالبهائم المرمية في أسواق البيع)..... صحيح أن هذا الاستشهاد بسيط للغاية بالمقارنة مع استشهاد آخر ورد فيه: (يجب علينا أن نقيم دار دعارة حيوانية في حديقة المدينة من أجل أولئك الرجال المسلمين كيلا يتعرضوا بالاعتداء على الفتيات في الحديقة) ويجمع بين هذين الاستشهادين استخدامُ تعبير الحيوانات...." ثم يورد الأستاذ الجامعي استشهادات أخرى من الفترة ما بين ١٩٦٥ و٢٠٠٥م لشخصيات سياسية وحزبية وإعلامية معروفة من مختلف الانتماءات، ليقول تعقيبا: "هذه لغة تصنف البشر في مرتبة الحيوانات، فيمكن بالتالي التعامل معهم تعاملا غير إنساني دون وخز ضمير، ولا مكان لمثل تلك اللغة في ظل نقاش ديمقراطي... ويتوزع ذلك التشبيه بممارسات جنسية حيوانية بصورة متكافئة ما بين الأحزاب المسيحية والاشتراكية، ولا يصدر عن هامش المجتمع، وكان الاستشهاد الأول المذكور أعلاه من جانب أولا أونسيلد باركيفيتش، صاحبة دار نشر سوركامب، وهي بذلك ذات تأثير واسع النطاق في الأوساط الثقافية اليسارية، والاستشهاد الثاني من جانب سوزانه فينتر، السياسية النمساوية من حزب الليبراليين النمساوي اليميني المتطرف. واضح أن العداء للإسلام يصدر عن اليسار واليمين، عن النساء والرجال".

هذه مقتطفات من مقالة واحدة، منشورة حديثا، باستشهادات تمثل غيضا من فيض ما انتشر على مدى عدة عقود، وإذا كانت لا تعطي بالضرورة صورة متكاملة المعالم عن مجموع الموقف الرسمي والسياسي والكنسي والثقافي تجاه الوجود الإسلامي في أوروبا، فهي تكشف - كمثال - عن خطأ الصورة التعميمية القائلة إن هذا العداء، أو الخوف المرضي من الإسلام في أوروبا، هو من صنع اتجاه معين، مع توجيه

أصابع الاتهام إلى اليمين المتطرف فقط.

في هذه الأجواء لا يسهل الجواب على السؤال المطروح باستمرار: ما الذي ينبغي على المسلمين في أوروبا صنعه على طريق اندماج إيجابي يجمع بين جناح المواطنة في الدول التي يعيشون فيها وباتوا جزءا من واقعها ومستقبل مجتمعاتها، وجناح الحفاظ على تميزهم بالهوية الإسلامية وهو ما لا يمكن -دون تحقيقه - أن يسري مفعول "حرية المعتقد" على أرض الواقع؟

في مطلع ٢٠٠٩م تابع كاتب هذه السطور التناقض بين بعض التصريحات الإيجابية وواقع الممارسات السياسية، وكان من ذلك على سبيل المثال [١٢]:

قول رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير قبل سنوات: (إن الأصوات المتطرفة تحظى باهتمام إعلامي لا يتناسب مع حجمها، وتحجب عن العالم الصوت الإسلامي المعتدل والحقيقي). وتعليق محمد شفيق باسم "مؤسسة رمضان" الشبابية الإسلامية في بريطانيا: (الحكومة ماهرة جدا في صياغة ما تعلن عنه، ولكن لا يصدر الكثير عنها عند الوصول إلى التنفيذ بصورة جوهرية.. وحكومة بلير أقدمت على كثير من التشريعات القانونية التي تنطوي على التمييز ضد المسلمين، كما أن ما فعلته في العراق وأفغانستان زاد من وطأة الإرهاب)، ولا يبدو من "الاستراتيجية الجديدة" لحكومة براون - السابقة في هذه الأثناء - أنها قد خرجت عن هذا الخط العام عموما.

أو قول د. آلبريخت ماجن، رئيس لجنة اندماج الأقليات في فرانكفورت بألمانيا: (لا نحاول اقتلاع الناس من جذورهم بل نريد نشر الإدراك أننا نعيش في مجتمع متعدد الثقافات).. وانتقاد د. فيرنر شيفاور، من جامعة فرانكفورت (قيامَ بعض قطاعات الإعلام الغربي بدور كبير لإلصاق "تهمة الإرهاب" بالمسلمين) وهذه أقوال تتناقض أيضا مع عدم رصد جهود رسمية تواجه هذه الظواهر على أرض الواقع، الذي عبرت عنه مثلا وزيرة المغتربين السورية سابقا بثينة شعبان (بغض النظر عن دوافعها السياسية والمالية آنذاك) أثناء مؤتمر انعقد في دمشق بمبادرة ألمانية عام ٢٠٠٦م، بقولها (أفضل طريقة للاندماج هي قبول الغرب للمسلمين على أنهم جزء ثقافي منه ومصدر غِنى له، وعلى القوانين والحكومات الغربية تفهّم ثقافة الإسلام لأن لديه الكثير مما يغني الإنسان في الشرق والغرب).

ويشهد على الحاجة إلى جهود رسمية ما ورد في "دليل شؤون الاندماج" الصادر بنسخته الأولى عام ٢٠٠٥م عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، وهو يؤكد أن (الاندماج لا يتحقق عبر طريق في اتجاه واحد فقط، بل ينبغي أن تكون المجتمعات الأوروبية على استعداد لاحتضان المهاجرين أيضا) ثم يبين تبعا لذلك الكثير مما ينبغي صنعه - ولم يُصنع - على أصعدة الخدمات والسكن والقطاع الاقتصادي وغيره.

الإقصاء والتطويع.. بين جيلين من السياسيين

في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن ميول الانعزال خوفا على العقيدة والأخلاق من جانب المسلمين وحدها العنصر الفعال في طبيعة تطور الوجود الإسلامي في أوروبا، إنما كان إلى جانبها، بمفعول مماثل، عنصر الإقصاء من جانب صانعي القرار السياسي والاقتصادي والثقافي أيضا. ومع انتشار ما عرف بثورة الطلبة أو "الثورة الجنسية" ابتداء من عام ١٩٦٨م، والتي صنعت اتجاها شاملا لمناحي الحياة، الإباحية اجتماعيا، والمتحررة بمفهوم الحرية المطلقة سياسيا واقتصاديا، استمر إقصاء أصحاب التوجهات الإسلامية وإبراز أصحاب التوجهات العلمانية المتغربة بصورة منهجية - وليس مثال رشدي ونسرين مثالا شاذا في هذا الإطار - وكانت مشاركة العالم العربي كضيف شرف في معرض كتب فرانكفورت الدولي سنة ٢٠٠٤م مناسبة أظهرت للعيان حصيلة هذه الجهود [١٣].

ولا ينفي ذلك تأكيد وجود قصور من جانب أصحاب التوجهات الإسلامية عن التحرك بفعالية في الميادين الثقافية والأدبية والفنية والفكرية عموما.

لقد تحولت صيغة العزلة والإقصاء تحولا جذريا مع مطلع التسعينات من القرن الميلادي العشرين، إلى صيغة العداء والتطويع (قبل سنوات عديدة من وضع ما يُسمى الإرهاب في محور التحركات السياسية وسواها) وكأن إشارة البدء لها كانت مع طرح شعار "الإسلام عدو بديل" عقب سقوط الشيوعية، وكان ذلك في "المنتدى السنوي للشؤون الأمنية العالمية في ميونيخ عام ١٩٩١م، على لسان ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ونائب الرئيس الأمريكي بوش الابن لاحقا.

لم يعد الغالب في المواقف والوثائق السياسية - كوثائق حلف شمال الأطلسي - وفي المواكبة الإعلامية والفكرية الناشطة للتوجهات السياسية، يعتمد على محور الربط بين الإسلام والتخلف، فانتشرت أطروحات جديدة كالأصولية الإسلامية مقدمة لأطروحة الإرهاب الإسلامي لاحقا، وضرورة تحرير المرأة من اضطهادها إسلاميا، والذي تحول واقعيا إلى "اضطهاد تقنيني" لحجابها ولعملها لاحقا، وظهر في التسعينات عدد كبير من الكتب والمواقع الشبكية الموجّهة إلى العامة، في صيغة قصص، أو كتابات بعيدة عن التزام المنهج العلمي، تشير إلى الخط العام في مضامينها الاستشهاداتُ المشار إليها في مطلع هذه الفقرة، فبات العداء للإسلام منهجا متبعا، كما تبين ذلك دراسات منهجية منصفة، سبقت الإشارة إلى بعضها، ومنها أيضا: "العداء للإسلام والعداء للسامية.. دراسة مقارنة" [١٤]، وينسجم نشر العداء للإسلام مع محاولة المسؤولين تسويغ الهجمة العسكرية الكبرى على أكثر من موقع في العالم الإسلامي، أبرزها أفغانستان والعراق، بينما يشير ظهور المزيد من الكتب المنصفة إلى بذور التحول التي ظهرت في العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، فتصعيد العداء صنع رد فعل مضادا، ولهذا أهمية كبيرة في رصد تطور التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا، على مختلف المستويات، لا سيما الفكرية والجامعية،

ويشهد على ذلك كمثال من بين أمثلة عديدة، التفاعل مع ما عُرف بالإساءات الكبرى (نطلق عليها الكبرى لوجود إساءات سابقة ولاحقة باستمرار) لمقام النبوة، فكان ذلك التفاعل من وراء رصد ميزانية خاصة وعامين كاملين من الدراسة لاستصدار كتاب بعنوان "محمد.. الحياة والأسطورة" لمستشرق معروف، هو بروفيسور(تيلمان ناجل)، في ١٠٥٢ صفحة، يمكن التنويه بتوجهاته عند الإشارة إلى أنه بدأ بطرح فرضية أن محمدا صلى الله عليه وسلم مجرد أسطورة ولم يكن له وجود في التاريخ، وهي فرضية طرحتها باحثة أمريكية سابقا، ورغم استبعاده صحة تلك الفرضية (يمكن التكهن بأن ذلك استهدف من جانب المؤلف إضفاء صفة الإنصاف المنهجي لنفسه في بقية كتابه) لم تدع فصول الكتاب أسلوبا إلا واتبعه المؤلف للتشكيك في سائر ما ورد في السيرة المطهرة، وصدر الكتاب عن دار نشر متخصصة في إصدار الكتب المدرسية والجامعية، وسرعان ما تبنى عدد من دور الاستشراق الجامعية اعتماد هذا المؤلف الجديد إلى جانب المصادر الاستشراقية القديمة [١٥]. إنما لم يمض وقت طويل إلا وأقدم الباحث الجامعي بروفيسور ماتياس روهي، على إصدار كتابه القيم بعنوان "الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر" ففنّد فيه - وفق المنظور الغربي للأديان - كثيرا مما يقال عن الإسلام وشريعته ونبيه صلى الله عليه وسلّ من منطلق العداء [١٦].

لم تعد الساحة الفكرية والإعلامية على الإطلاق كما كانت من قبل، حافلة بالعداء خالية من الإنصاف، بل على النقيض من ذلك، يمكن القول إن تنامي عدد المواقف المنصفة في كثير من الكتب والمقالات [١٧]، علاوة على المؤلفات المنصفة في صيغة كتب ودراسات منهجية عديدة، أصبح ظاهرة تسمح بالقول إن التغيير بهذا الاتجاه أخذ طريقه على نطاق واسع، ويصعب تصور وقوع نكسة على صعيده.

لا ينفي ما سبق استمرارَ الحرص عموما على عدم تمكين الإسلام والمسلمين من التحرك دون "ضوابط" مستمدة من الرؤى العلمانية المسيطرة سياسيا واجتماعيا، وهذا ما يمكن إعطاؤه عنوان "التطويع" بعد استحالة الإقصاء المطلق - وسيرد الحديث عنه لاحقا - ولم ينتشر هذا التوجه اعتباطا، فقد طرحت معالمَه الرئيسية رؤى ارتيادية (استراتيجية) غربية عديدة، كان من أبرزها الدراسات الصادرة - والمعروفة عموما - عن مؤسسة راند الأمريكية، حول ما أسمته "الإسلام المدني الديمقراطي" و"الشبكات الإسلامية"، وواكبتها أطروحات مشابهة في الساحة الفرنسية التي تُعتبر العلمانية فيها أرسخ منها في أقطار أوروبية أخرى، ومن ذلك ما طُرح تحت عناوين "عولمة الإسلام"، و"تجربة الإسلام السياسي" في كتابين تحت هذا العنوان للمؤلف الفرنسي "أوليفيه روا"، صدرت ترجمتهما بالعربية عن دار "الساقي" في لندن وبيروت.

كما لم ينقطع في الوقت نفسه طرح التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا من منظور "الإرهاب.. والأمن"، ومن ذلك مثلا الإعلان البريطاني يوم ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٩م عن "استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب" والتصريح بمخاوف عدد من المسؤولين عن التنظيمات الإسلامية من مزيد من التشدد تجاه

المسلمين في بريطانيا تحت ستار تشريعات قانونية وإجراءات إدارية شبيهة بما عرف تحت عنوان القوانين الاستثنائية بعد تفجيرات نيويورك وواشنطون عام ٢٠٠١م. ومنها أيضا حملة مداهمات واتهامات في ولاية بافاريا الألمانية، كُشف عنها يوم ١٩ / ٣ / ٢٠٠٩م، واستهدفت سبعة من الناشطين إسلاميا من منظمات إسلامية معروفة، وانطوت على تصعيد نوعية الاتهامات ومضامينها بالمقارنة مع ما كان في حملات سابقة، فضلا عن ازدياد نسبة مداهمات المساجد، وحظر العديد من الجمعيات الخيرية بدعوى دعمها "أبناء الشهداء" في فلسطين، وبالتالي - وفق المواقف الرسمية لتعليل ذلك - تشجيع من يقوم بعمليات عنف مع الاستعداد للشهادة خلالها.

تطور العمل التنظيمي.. بين العوائق الذاتية والخارجية

يمكن اعتبار أواسط الستينات الميلادية البداية لقيام عمل إسلامي منظم في أوروبا، اعتمد على الأفواج الأولى من الطلبة الوافدين، بعد تنظيمات أقيمت على أساس المصليات التي أنشأها العمال المسلمون من قبل، وساهم في تطور العمل التنظيمي الارتفاع التدريجي لنسبة أصحاب القدرات المالية من المسلمين، كأصحاب الاختصاصات الجامعية والمهنية المهاجرين إلى ألمانيا لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو الخريجين من الطلبة الوافدين سابقا، علاوة على تراجع التيار العلماني والقومي بعد ١٩٦٧م، وارتبط تطور عمل التنظيمات الإسلامية بتأثير الانتماء المذهبي، لا سيما ما بين السنة والشيعة، والانتماء الحركي، في نطاق المراكز والتنظيمات الإسلامية ذات الغالبية العربية تخصيصا، وكانت العلاقات بينها صورة طبق الأصل عن العلاقات وتطورها على مستوى التنظيمات الحركية الأم في البلدان العربية، بينما بقي للانتماء القومي دوره في أوساط المسلمين من غير العرب، لا سيما الأتراك. وتركت الأحداث السياسية الكبرى في البلدان الإسلامية أثرها على طبيعة الأنشطة في نطاق التنظيمات الإسلامية في أوروبا، ومن أبرزها أحداث قضية فلسطين وما حولها، والثورة الإسلامية في إيران وآثارها الإقليمية.

لا يمكن تبعا لما سبق وضع خارطة واضحة المعالم للتنظيمات الإسلامية مع نهاية القرن الميلادي العشرين، بينما نجد لاحقا ازدياد محاولات التنسيق والتعاون بين المنظمات القائمة، جنبا إلى جنب مع ازدياد التركيز على القضايا المباشرة المتعلقة بالوجود الإسلامي في الغرب، بدلا من التركيز سابقا على أحداث العالم الإسلامي.

ساهم ذلك في تطور بطيء لعلاقة التنظيمات الإسلامية مع السلطات في البلدان الأوروبية، وانتقالها من مرحلة التوتر الشديد إلى مرحلة "محاولة" إزالة مواطن التوتر، علاوة على البحث عن حلول عملية للمشكلات الناشئة نتيجة ارتفاع نسبة المسلمين في المدارس والجامعات والمؤسسات المهنية وغيرها.. وبالقدر نفسه نشأت مواطن توترات تنظيمية جديدة على مستوى العلاقة بين الأجيال.

يمكن القول إن المسؤولية عن صناعة القرار في معظم التنظيمات الإسلامية "متوارثة" ليس بمعنى القرابة الأسروية، وإنما بمعنى القرابة "الحركية"، فلا تزال غالبية المسؤولين عن هذه التنظيمات من الجيل السابق، جيل الوافدين، بينما تواجه التنظيمات مشكلات مرتبطة في الدرجة الأولى بالجيل الجديد، الذي يمثل على أرض الواقع جزءا من المجتمعات الأوروبية، ويواجه مشكلاته المباشرة معها، بدءا بالمدرسة انتهاء بمكان العمل.

إن المراكز والاتحادات والجمعيات وسوى ذلك من التنظيمات الإسلامية التي أنشئت قبل عقود، قدمت خدمات جل ى لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكان وجودها وأنشطتها وجهود من قام عليها من الأركان الحاسمة في الحفاظ على إسلام المسلمين، وانتشار الصحوة في صفوفهم، وتأمين بعض الاحتياجات

الأساسية لهم، من حيث أداء العبادات، وتحصيل المعرفة الإسلامية، والتربية السلوكية، وتأمين متطلبات معيشية أخرى بدءا بالذبح على الشريعة الإسلامية انتهاء بالمقابر الإسلامية.

هذا الحديث يصف حقبة ماضية، والتفصيل فيه يمكن أن يطول، إنما يأتي ذكره عمدا قبل الإشارة إلى السلبيات دفعا لِما قد يثير الانطباع أو الوهم كما لو لم تكن توجد إيجابيات، وليس هذا صحيحا.

يمكن الاكتفاء بصدد بعض السلبيات المقصودة بتعداد بعض العناوين الأساسية [١٨]:

١- البنية الهيكلية لمعظم التنظيمات القائمة بنية بلغت مرحلة الكهولة إن لم نقل الشيخوخة، وقد قامت تحت تأثير ظروف زمنية وموضوعية تختلف اختلافا جذريا عما هو سائد اليوم.

٢- من ذلك على وجه التخصيص غلبة طابع "تنظيم جاليات وافدة" مع ما يعنيه ذلك من تأثير الأساليب والوسائل وطرق التفكير والتعامل الوافدة مع الوافدين من مواطنهم الأصلية، بينما أصبح أكثر من ثلثي المسلمين في أوروبا من الفئات المستوطنة، التي تشكل جزءا عضويا من المجتمع.

٣- أغلب المسؤولين (أي القيادات) في العمل الإسلامي في أوروبا، من مراكز وروابط، يسري عليهم ما يسري عليها من حيث الوصول إلى مرحلة الكهولة وتجاوزها، ومن حيث غلبة "فكر الوافدين" عليهم، بينما نجد أن السواد الأعظم من المسلمين المترددين على المساجد والمصليات والمراكز الإسلامية هم من جيل الشبيبة، وهم في سن العطاء المطلوب، ويتمتعون بميزات أخرى عديدة، بدءا باستيعاب المجتمع الذي ولدوا ونشؤوا فيه، وطرق تفكيره وأساليب التعامل معه والتأثير عليه، انتهاء باستيعابهم الأكبر لوسائل العصر الحديثة وقدرتهم على توظيفها لتحقيق الأهداف المرجوة.

٤- إن التركيز على التميز الانتمائي الإسلامي كما مارسته التنظيمات الإسلامية في عقود ماضية كان ضرورة، لا سيما في مواجهة ما غلب على المجتمعات الأوروبية والإسلامية آنذاك وتمثل في تيارات رافضة للدين ومعادية له، ويختلف الوضع الآن من حيث ارتفاع نسبة المتأثرين في تصوراتهم وواقع حياتهم بالصحوة الإسلامية، كما يختلف بارتفاع نسبة المعرفة بالإسلام في الغرب رغم المظاهر العدائية والتحريضية. واستمرار التميز مطلوب، ولكن دون أن يفقد ضوابطه، كيلا يتحوّل إلى تقوقع وعزلة، أو يدعم مظاهرهما المنتشرة حتى الآن، فيصبح عقبة في طريق الاندماج الإيجابي بشقي "المواطنة الأوروبية والانتماء الإسلامي" معا في الوقت الحاضر.

٥- ممارسة التنظيمات الإسلامية للدعوة إلى الإيمان والأخلاق والعبادات في حقبة ماضية كانت ضرورية للغاية، وقد حققت كثيرا من أهدافها، ولا تنقطع الحاجة إليها الآن وفي المستقبل أيضا، إنما الحاجة في الوقت الحاضر كبيرة وماسة وحيوية إلى ما يرتبط بميادين أخرى عملية، بدءا بقضايا حضانة الأطفال والتدريس، وعلاقة أولياء أمور التلامذة المسلمين بالمسؤولين في المدارس والدوائر الرسمية، وعلاقة الطلبة والطالبات بزملائهم من غير المسلمين وبطواقم التدريس في الجامعات، مرورا بقضايا الأسرة والمجتمع، وتنمية المواهب والتخصصات، والتعامل مع النقابات وأرباب العمل، والتأثير على المستويات

الفكرية والأدبية والفنية والإعلامية، انتهاء بالتفاعل مع التيارات والأحزاب السياسية ومراكز القوى المؤثرة على صناعة القرار التشريعي القانوني وسواه.

استهداف جيل الناشئة والشبيبة.. والطاقات الجديدة

إذا كانت "عولمة الإسلام" أو علمنته أو إيجاد ما يوصف أحيانا بالإسلام الأوروبي من المرتكزات الرئيسية في أي رؤية ارتيادية (استراتيجية) غربية مستقبلية، فإن العنصر الحاسم على هذا الصعيد هو تركيز الاهتمام الأكبر على جيل الأطفال والناشئة والشبيبة من المسلمين، وهو ما لا يمكن استبعاد التكهن بصدده أنه يريد "تطويع" تطور الوجود الإسلامي في أوروبا للرؤى العلمانية السائدة فيها، مما يمثل معضلة لا يسهل الجمع فيها بين اندماج إيجابي لا يقترن بالذوبان في المجتمع ولا يلغي الهوية الإسلامية للمسلمين، وبين إيجاد صيغة توافقية بين تطبيق الإسلام في بلدان غالبية سكانها من غير المسلمين، وبين القوانين والأعراف السائدة فيها.

بعض المظاهر "السلبية" لهذا الاهتمام بجيل المستقبل موجود منذ فترة بعيدة، ويُذكر على سبيل المثال كيف حاولت حكومة المستشار الألماني هلموت كول في ثمانينات القرن الميلادي العشرين، إغراء الشبيبة بالتجنس وإغراء الجيل الأكبر سنا بالرحيل، فصدرت قوانين تسهل على الشبيبة البقاء بقصد الاستقرار والتجنس، حتى وإن لم يبلغ الشاب / الشابة السن القانونية، أي الثامنة عشرة من العمر، مقابل قوانين بإعطاء منحة مالية لمن يرغب من الجيل الأكبر سنا في الرحيل إلى "بلده الأصلي". غاب مفعول هذه القوانين وأمثالها بعد أن تبين أن انتشار الصحوة الإسلامية يشمل جيل الشبيبة في الدرجة الأولى، أو بتعبير آخر بعد أن ظهر أن مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا مرتبط بتوجهات هذا الجيل.

مع الخلل في التطور السكاني في أوروبا عموما، نتيجة نقص المواليد من أهل البلاد الأصليين، وارتفاعها في أوساط ذوي الاصول الأجنبية لا سيما المسلمين، ارتفعت نسبة جيل الأطفال والناشئة في مؤسسات التعليم بما يتجاوز معدلات وجود عموم المسلمين بين السكان، إذ تبلغ نسبة التلاميذ المسلمين في المدارس الألمانية - مثلا - حسب المصادر الرسمية حوالي ٢٥ في المائة وسطيا، مقابل نسبة من المسلمين تعادل حوالي ٥ في المائة من السكان، وهذا ما يسري على معظم بلدان غرب القارة الأوروبية.

وارتفع بتأثير ذلك اهتمام السلطات بالتلاميذ المسلمين، جنبا إلى جنب مع ارتفاع الاهتمام بإيجاد "ضوابط" لتدريس الإسلام، وكان من أوضح الأمثلة على ذلك في ألمانيا أن مشروع "مؤتمر الإسلام" الحواري بين السلطات الاتحادية والإقليمية من جهة وممثلين عن المنظمات الإسلامية الكبرى مع إضافة أفراد اختارتهم السلطات - معظمهم من المسلمين العلمانيين - قد استغرق ٣ أعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩م) وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها الدعوة إلى التركيز على مشاريع تدريس الإسلام وأوضاع التلاميذ المسلمين [١٩].

إنّما بقيت المشكلة الحقيقية وهي التعامل مع التلاميذ المسلمين، لا سيما الإناث داخل المدارس، وأثارت أصوات علمانية إعلامية عديدة ذلك في الفترة التالية، على خلفية الرحلات المدرسية المختلطة لعدة أيام، والمشاركة في دروس الرياضة والسباحة، ودور أولياء الأمور على هذه الأصعدة، بينما أشار بعض وسائل

الإعلام إلى مدى "تضخيم" المشكلة، ففي سن الطفولة المبكرة ينخفض على كل حال معدل حظر الأبوين دروس السباحة على صغار المسلمات (تبدأ دروس السباحة من الصف الثالث غالبا) انخفاضا كبيرا، بينما تفاوتت المواقف الرسمية، ففي ولاية بافاريا مثلا أعلن مفوض الحكومة المحلية لشؤون الاندماج جورج بارفوس - وهو من الديمقراطيين الأحرار - فور استلام منصبه أنه سيعطي أولوية خاصة لهذه المسألة وسيطالب المسلمين بأجوبة قاطعة بصددها. أما وزارة التعليم في ولاية بريمن فعندما سئلت رسميا عن واقع المشكلة في المدارس الألمانية في الولاية، أكدت عدم وجود مشكلة أصلا، وأنه يمكن تجاوز الجدل الدائر حولها كلية، وجاء جواب مماثل من ولاية هامبورج أيضا.

ورأى بروفيسور ماتياس روهي على هامش الجلسة الختامية المشار إليها، أنه قد "اتضح في السنوات الثلاث الماضية، أننا ما زلنا في بداية مناقشة كثير من النقاط، ويسري هذا مثلا على السؤال عن صيغة التعاون الضروري في دولة حيادية دينيا إزاء التنوع الكبير في الحياة الإسلامية الدينية فيها، على أن يكون التعاون واضحا ومحددا ومراعيا لهذا التنوع... ويبدو أيضا استمرار سيطرة المخاوف على النقاش العام حول الوجود الإسلامي في ألمانيا، وهنا أيضا ينبغي أخذ المشكلات الحقيقية مأخذ الجد ورفض الشبهات والأحكام المسبقة".

ومن خلال المتابعة المباشرة لأنشطة متنامية على مستوى جيل الشبيبة المسلمة في أوروبا، يمكن القول إن مستقبل العمل لتثبيت الوجود الإسلامي في أوروبا سيشهد تطورا انسيابيا وإن لم يخلُ من المشكلات، من أساليب مارستها أجيال الوافدين الأوائل ولا تزال متأثرة بها في التنظيمات الإسلامية، وبين أساليب جديدة يمارسها الشبيبة، دون أن تكون لهم قواعد تنظيمية تساعدهم على تحقيق تطلعاتهم بالإضافة إلى وجود عقبات أخرى، منها:

١- يحتاج الشبيبة إلى المزيد من المعرفة بالإسلام، وإلى المزيد من الخبرة في العمل الإسلامي، ولن يتحقق ذلك إلا عبر ممارسة العمل وليس من خلال إعداد نظري في مرحلة تليها مرحلة أخرى.

٢- مفهوم استيعاب الشبيبة من جانب الجيل "الأكبر" سنا، يحتاج إلى تصحيح جذري، فهو لا يتحقق إلا من خلال تمكين الشبيبة من المشاركة في الرأي والتوجيه، وليس من خلال التأكيد دون انقطاع أن الشبيبة "في حاجة إلى الرأي والتوجيه" فقط.

٣- كثير من الشبيبة يريد ممارسة العمل، الذي يعتقده هو صوابا، وهو في غالب الأحيان أقرب إلى الصواب نتيجة استيعابه للمجتمع الذي نشأ فيه وطرق تفكيره والتعامل معه أكثر من جيل "الوافدين" وإن طال بهم المقام، ولكن قد لا يبدو الصواب لديه صوابا عند الجيل الأكبر سنا، فإذا حالت تنظيمات الجيل الأكبر سنا بصورة ما دون الشبيبة وما يريدون، سيمارسون عملهم "منفصلين" عن البنية الهيكلية القائمة للتنظيمات الحالية، وهذا ما يحصل بالفعل، في أمثلة لا حصر لها، وقد أصبحت أنشطة شبيبة المسلمين،

ذكورا وإناثا، متنوعة تنوعا كبيرا، ومندمجة في البيئة الاجتماعية حولها جزئيا على الأقل، ولكنها منفصلة غالبا عما يصنعه الجيل الأكبر سنا.

٤- كثيرون من قيادات العمل الإسلامي في أوروبا، أصبحت أعمارهم، كما أصبح تاريخهم في العمل الإسلامي في العقود الماضية، من أسباب انخفاض القدرة الفعلية على العطاء، وعلى التفاعل مع الأحداث المستجدة، وعلى التحرك السريع والصائب المؤثر على أرضية جديدة لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكذلك على التعامل مع وسائل العصر المتقدمة المتطورة بسرعة كبيرة وتوظيفها على النحو الأمثل، وإن تنحيهم عن مواقع المسؤولية والقيادة، يمكن أن يؤدي بجيل الشبيبة في قيادة العمل مكانهم، ومع ابتكار أشكال جديدة له، إلى الاعتماد على مشورتهم، والرجوع إليهم في كثير من الأمور التي يحتاج فيها إلى الموعظة والمعرفة والخبرة. أما أن يكون "التنحي" بالأسلوب المرفوض المعروف عن القيادات السياسية للأنظمة في البلدان الإسلامية، أي إما موتا أو عزلا - وهو ما ينتقده العاملون للإسلام باستمرار - فيعني إما القطيعة بين جيلين يحتاجان إلى بعضهما بعضا، أو غياب الجيل الأكبر سنا عن الساحة آجلا أو عاجلا، وبالتالي افتقاد الشبيبة مصدرا للنصيحة والمعرفة والخبرة.

إن مستقبل الإسلام والمسلمين في أوروبا في حاجة ماسة إلى انتقال انسيابي للمسؤوليات ما بين جيلين، وكل ما سوى ذلك يسبب من الأضرار ما يستدعي عدم التهاون مع هذا الواجب، وهو واجب لا يمكن أداؤه إلا انطلاقا من الجيل الأكبر سنا، من الممسكين حتى الآن بزمام الأمور إلى حد لا بأس به، فهم من ينبغي أن تصدر عنهم المبادرة على هذا الصعيد، بل هم الذي يجب أن يصرّوا على "انتقال المسؤولية" إلى سواهم، ما دام القصد من العمل ومن المسؤولية ومن أي موقع أو منصب، هو طلب مرضاة الله تعالى، من خلال ما يحقق مصلحة الإسلام والمسلمين على أفضل وجه ممكن.

المرأة المسلمة.. بين صيغ جديدة وأهداف قديمة

لا يخفى أن التركيز على المرأة المسلمة بات يتصدر جهودا عالمية ومؤتمرات دولية على نطاق واسع، وهو ما يشمل - سلبا - ميدان الوجود الإسلامي في أوروبا، كما تشهد القضايا المتواترة بشأن الحجاب والنقاب حديثا، بعد ما يمكن وصفه بإخفاق دعوات تغريب المرأة المسلمة تحت عناوين "تحريرها".

على أن استيعاب خلفية الجهود الغربية التي تستهدف المرأة المسلمة، يتطلب نظرة أعمق إلى ما يحركها، وفي مقدمة ذلك أن العلمانية الأوروبية تعتبر "الحرية الفردية" أكبر منجزاتها، وتواجه حاليا إشكالية الاضطرار إلى تقييد أحد أعمدتها الرئيسية، وهي الحرية الدينية الفردية، فور تجاوز مفعول القيم الدينية لجدران البيوت والمعابد وبعض الجوانب الضيقة للعلاقة الشخصية مع الآخر، ويزداد التقييد شدة في ميدان القيم المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين، بعد وضعها في الصدارة عبر ما سمّي "الثورة الجنسية" أو ثورة التحرر الجنسي، المنبثقة بدورها عمّا عرف بثورة الطلبة عام ١٩٦٨م.

لقد شهدت العقود الماضية الإسقاط التدريجي لسائر "القيم والضوابط العتيقة" وتقنين ما يعتبر بالمنظور الديني "انحلالا مطلقا"، حتى أصبح مجرد الاعتراض على ما يسمونه "الزواج المثلي"، أي بين اللوطيين وبين السحاقيات "اعتراضا مخالفا للقانون وتعديا على حقوق الأقليات". ويظهر للعيان ما يعنيه ذلك وأين وصلت إشكالية العلمانية مع القيم الدينية عموما، عندما نستحضر على سبيل المثال كيف أعرب أحد المرشحين لعضوية مفوضية الاتحاد الأوروبي عن رفضه اللواط من منطلق ديني، فكان موقفه سببا رئيسيا وراء رفض المجلس التصديق على تشكيلة المفوضية (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤م) إلى أن تم تعديلها وإقصاؤه عنها. أثناء هذه المسيرة "التحررية الجنسية" على حساب القيم الدينية في العقود الماضية، تطورت نوعية وجود المسلمين في أوروبا كما شهدت النظرة الأوروبية إليه تطورا ملحوظا، وواكبته أطروحات جديدة بصدد التعامل الرسمي والاجتماعي مع المسلمين، من ذلك الاندماج دون ذوبان الهوية، ثم التعدد والتنوع الثقافي الشامل للمسلمين، وتأكيد الحوار الحضاري ورفض "صدام الحضارات"... وجميع ذلك مما لا ينسجم مع الرؤية "الأصولية العلمانية" وفق ما عبرت به عن نفسها باستمرار. ومن الأمثلة على ذلك دون الحصر الحملة غير النزيهة ضد المستشرقة الألمانية الراحلة آنا ماري شيمل عندما مُنحت عام ١٩٩٥م جائزة السلام للكتاب الألماني، وإصدار العديد من الكتب بأقلام مسلمات ابتعدن عن الإسلام يتحدثن فيها عن اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة، والترويج لتلك الكتب بغض النظر عن حقيقة قيمتها مضمونا وتعبيرا.

على أن أحداثا من قبيل تفجيرات مدريد ولندن، أعطت أجواء مواتية لتلك الأنشطة المضادة للإسلام، بما فيها تشكيل منظمات تحت عناوين من قبيل "منظمة المسلمين سابقا" وتنظيم مظاهرات مضادة لبناء المساجد، أو الحملات التحريضية المستمرة ضد اتحاد للتنظيمات الإسلامية في برلين عند حصوله - بعد مسيرة قضائية استمرت عشرين سنة - على تثبيت أعلى جهاز قضائي حق مشاركة المسلمين في وضع

مناهج تدريس أبنائهم الإسلام في "ولاية برلين". لقد تحولت الحملات الثقافية والفكرية على الإسلام من الأساليب التقليدية القديمة، إلى أساليب استفزازية وعدوانية، اتسع نطاق انتشارها في ظل أجواء "غلبة لغة العنف العسكري" الأمريكي تجاه المسلمين على الصعيد الدولي أيضا، واتخذت منحىً "عدوانيا ثقافيا عنيفا"، لا تُعتبر الإساءات الكاريكاتورية والبابوبة إلا أمثلة "صارخة" عليه لأنها لفتت الأنظار أكثر من سواها، وكان منها مثلا إنتاج المخرج الهولندي "فان جوج" على مدى سنوات عديدة، وآخر محطاته فيلم "الخضوع" الذي ضمنه مشاهد تصور - مثلا - آيات قرآنية مكتوبة بالعربية على جسد امرأة عارية إلا من عباءة شفافة، "تؤدي الصلاة" وتدعو شاكية من اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة! ولا يعني ذلك تبرير جريمة اغتياله، إنما الإشارة إلى أنه من منطلق إسلامي متوازن يمكن القول إن ما صنعه لا يدل على حرية ثقافية وفنية قدر ما يدل على درجة بعيدة من "الإفلاس" في هذا الميدان بالذات، إنما تأخر تحرك الجهات الإسلامية والرسمية إلى ما بعد وقوع جريمة الاغتيال، فانفسح المجال واسعا أمام استغلالها في تصعيد مطالب "اليمين المتطرف" بدءا بفرض عقوبات على الفتيات المسلمات في المدارس اللواتي يرفضن ارتداء الملابس الفاضحة في دروس الرياضة، انتهاء بحظر بناء المآذن في بلد كسويسرا.

في هذه الأجواء لا يُستغرب أن تقطع حملة "تسييس الحجاب" علمانيا أشواطا واسعة، فتبلغ في فرنسا في وقت مبكر (١٩٩٦م) طرح مشاريع حظره على التلميذات الناشئات، وفي ألمانيا (١٩٩٨م) الشروع في حظره على المعلمات المسلمات، وهو ما بدأ يتسع نطاقه عبر العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، على مستوى دول أوروبية أخرى، إضافة إلى التركيز على "النقاب".

توجد تحركات إسلامية مضادة، لعل أشدها لفتا للأنظار ما تم تنظيمه في بريطانيا لمعارضة الحملات ضد الحجاب، وبعض المؤتمرات الجماهيرية التي طرحت قضية المرأة المسلمة، على أن الأهم من ذلك - فيما يحسب كاتب هذه السطور - هو تطور أوضاع الشابات المسلمات "الأوروبيات" أصلا أو ولادة من جيل الشبيبة، وظهورهن في الحياة العامة، وقدرتهن على ممارسة خطاب إسلامي المنطلق، أسقط على أرض الواقع الحجة الرئيسية للحملات على المرأة المسلمة، وهي ادعاء أنها محرومة من حريتها، مضطهدة في أسرتها، مرغمة قسرا على كثير من الممارسات الإسلامية كفريضة الحجاب. ولا ينفي ذلك أن المسلمات في أوروبا يواجهن بدءا بسن الطفولة - كما في مدارس فرنسا - وإلى سن متقدمة، مشكلات مضاعفة، سواء من حيث استغلال أوضاعهن الاجتماعية والأسروية، أو من حيث الحملات المضادة لانتشار الصحوة بين الجيل الناشئ منهن أكثر مما مضى، وهي حملات باتت تركز على الترويج للفكر المعروف عن علمانيين "مسلمين"، وتحت عناوين "تفسير القرآن الكريم"، كما هو معروف عن آركون ونصر حامد أبو زيد وأمثالهما، ممن أصبح لهم "تلاميذ" من أصحاب الأقلام التي يجري الترويج لها، بغض النر عن القيمة الفكرية والأدبية الحقيقية لإنتاجها.

نظرة استشرافية.. بين المطلوب والممكن

لا تكمن الأهمية الأكبر بشأن مواجهة ما يتعرض مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا فيما قد يبدو "صارخا" أكثر من سواه، بحكم عنصر "الإثارة الجماهيرية" على صعيده، سواء في ذلك "الإساءات" أو "حملات اليمين المتطرف" أو حتى "القوانين الاستثنائية"، فبحكم أن عنصر التحامل العدواني فيها ظاهر للعيان، وأن نتائجها المباشرة "صارخة"، استدعت ظهور ردود الأفعال المضادة، والمنصفة، داخل المجتمعات الغربية تجاهها، وهو ما سبقت الإشارة إليه في أكثر من موضع من هذه الدراسة. إنما تكمن الأهمية الأكبر في ضرورة رؤية شمولية مستقبلية من جانب المسلمين في أوروبا، لما ينبغي صنعه بحيث يكون له مفعول الديمومة، والتأثير على صعيد جذور المشكلات اليومية القائمة، وعلى وجه التخصيص ما يؤدي إلى انتزاع "قضية الإسلام والمسلمين" من عنوان "قضية وافدين" أو "قضية تطرف ومجتمعات موازية" أو حتى "قضية جاليات وأقليات"، لتثبيت عنوان "مستقبل الوجود العضوي للإسلام والمسلمين" في المجتمعات الأوروبية المتعددة التوجهات دينيا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وفكريا.

والدعوة إلى ذلك قديمة نسبيا في أوساط المسلمين في أوروبا، وقد لفت طارق رمضان الأنظار إليه بأطروحاته على هذا الصعيد والتي أثارت جدلا في الأوساط الإسلامية خارج أوروبا في الدرجة الأولى، ويلخصّها كتابه "المسلمون في الغرب" الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢م، بعد طرح بعضها في كتب سابقة مثل "كيف يعيش المسلم في أوروبا" و"الإسلام والمسلمون" و"الإسلام والغرب" وكان من أوائل من تحدث على هذا الصعيد عن "المواطنة" أساسا لعلاقة "المواطن المسلم" بالدولة في البلدان الأوروبية، ويختلف مضمون نظرته جذريا عما طرحته مؤسسة "راند" الأمريكية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٧م، وفق ما عرضه د. باسم خفاجي في قراءته لهذا التقرير في سلسلة "رؤى معاصرة" الصادرة عن "المركز العربي للدراسات الإنسانية" في القاهرة.

لا يمكن التوصل إلى رؤية شمولية عن طريق مقالة أو بحث أو مؤتمر، بل يتطلب تلاقي جهود متواصلة على مختلف المستويات، للوصول واقعيا إلى مثل تلك الرؤية، بحيث يكون لها من عناصر القوّة والإقناع ما يجعلها موضع القبول والتأييد فكرا وتطبيقا على مستوى نسبة عالية من المسلمين، وبحيث تترك تأثيرها –آنذاك- على الأوساط الرسمية والفكرية والإعلامية في الغرب.

على هذه الخلفية تأتي في ختام هذا البحث خواطر موجزة، لِما ينبغي صنعه على طريقين متوازيين، يشملان التعامل مع الأوضاع الآنية والمشكلات المرتبطة بها، والتأسيس للتطلعات البعيدة المدى من أجل رؤية شمولية جامعة:

١- التركيز على مضاعفة الجهود لضمان العنصر الديني الإسلامي في إعداد جيل الأطفال والناشئة من المسلمين على مستوى التعليم المدرسي والجامعي والتأهيل المهني.

٢- تكثيف نشاطات التوعية الإسلامية المتوازنة في أوساط الشبيبة المسلمة، اعتمادا على جهود الشبيبة أنفسهم، ودون الفصل بينهم وبين عامة الشبيبة في المجتمعات الغربية حولهم.

٣- متابعة الجهود المبذولة على صعيد المرأة المسلمة، ولا سيما من جيل الشبيبة التي تشهد تحركا واسع النطاق، لإثبات وجود المرأة المسلمة ودورها في المجتمع حولها بصورة مباشرة.

٤- إعادة النظر في المهام التقليدية والأساليب التقليدية التي قامت عليها التنظيمات والمراكز الإسلامية في الغرب حتى الآن، ممّا حقق أغراضه في فترة سابقة بغض النظر عن حجم النجاح وحجم الأخطاء.

٥- التحرك من جانب من لديهم مواصفات "النخبة الثقافية والفكرية والإعلامية" داخل صفوف المسلمين في الغرب، لإيجاد آليات عملية ودائمة للتفاعل مع النخب المماثلة في المجتمع الأوروبي، والتي يمكن القول إن الفترة الأخيرة شهدت على صعيدها كثيرا من المبادرات الهادفة إلى "ضبط" أفضل وأكثر إنصافا لأطر التعامل مع الإسلام والمسلمين بدلا من "انفلات" الحملات الهجومية الراهنة.

٦- دراسة السبل الأنجع لتفعيل نموّ العمل التخصصي في الميادين الأكاديمية والمهنية والتجارية، ليس بغرض فصلها عن المحيط التخصصي الأوروبي حولها، وإنّما لتعزيز وجودها في نطاقه، مع قابلية توظيف منجزاتها في خدمة مستقبل أفضل للوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية عموما.

٧- الدعوة إلى ميثاق للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب) لا تتنافى مع الدعوة إلى ما يشابه ذلك مع غيرهم حيث تتوافر القواسم المشتركة، ليس بهدف إنشاء تنظيم موحد جامع للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب) وهو أمر لا يوجد ما يستدعيه من حيث الضرورة ولا ما يمكن اعتباره قابلا للتحقيق على أرض الواقع، إنما المطلوب الانطلاق من واقع قائم، للتوصل إلى جملة من الأسس والقواعد للتعامل بين المسلمين، وتنظيماتهم، بما يراعي حقيقة تعددهم، والتعددية القائمة في المجتمعات الغربية، وما يحفظ من خلال ذلك حقوقهم وحرياتهم، ويساعد على تحقيق مطالبهم المشروعة من خلال اكتساب قوّة إضافية لها حين طرحها في هذا البلد أو ذاك أو على مستوى أوروبي أو غربي جامع.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

هوامش ومصادر:

(1) - من المصادر التاريخية عن البوشناق المسلمين "رحلة ابن فضلان إلى بلاد الصقالبة"، من العهد العباسي، وكتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي، ومن المصادر الحديثة الموسّعة "البوسنة والهرسك دراسة عامة، للدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، دار المعرفة، الطبعة الإلكترونية:

http://www.kl28.com/knol3/?p=view&book=8144

وفيه ذكر بعض المصادر الأجنبية التي تؤكّد ذلك أيضا. وانظر حول الإسلام في السويد ما ورد في موقع آراب نيهيتر:

http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=5833&Itemid=35

بقلم المسلم السويدي محمد عمر: السويد وأوروبا تدين باليهودية!! حيث يقول:

(يُعتقد أن الكثير من المسلمين كانوا قد عاشوا في السويد زمن الدولتين الأموية والعباسية حيث عُثر في أحد القبور على خاتم فضي يحمل لفظ الجلالة "الله" ويشير علماء الآثار إلى أن تاريخ القبر يعود للقرن التاسع الميلادي، كما يوجد بالمتاحف السويدية الكثير من العملة المعدنية التي عثر عليها في السويد سُكّت في فترة خلافة الأمويين والعباسيين).

(2) - يشهد على تلك الصعوبات أن وزارة الداخلية الألمانية أرادت في ختام الجولة الأولى من "مؤتمر الإسلام في أوروبا" ذكر أقرب الأرقام صحةً إلى عدد المسلمين في ألمانيا، فخصصت فصلا كاملا من الكتاب الذي صدر بتلك المناسبة لشرح الأساليب التي لجأت إليها لتستخلص منهجيا أرقاما قريبة من الواقع قدر الإمكان. عنوان الكتاب "حياة المسلمين في ألمانيا"، بالألمانية:

Deutsche Islam Konferenz: Muslimisches Leben in Deutschland, Forschungsbericht 6, Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Bundesministerium des Inneren, Berlin, 2009.

(3) - عن التشكيك في الرواية الغربية انظر ص ١٣١-١٣٤من كتاب "هارون الرشيد" للأستاذ شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق ١٩٧٧م. وعن الرواية الغربية انظر ص ١٩٢ فصل: "آثار عربية تروي حقول الثقافة الألمانية "لزيجريد هونكه، في كتاب: "العرب والألمان" بالألمانية:

Hsg. F.H. Kochwasser und H.G. Roemer: Araber und Deutsche, Erdmann Verlag, Tübingen und Basel, 1974

(4) - هذا ممّا يشير إليه كتاب "ماذا يريد الإسلام في ألمانيا؟"، في ص ١٠-١٤:

Muhammad Salim Abdullah: Was will der Islam in Deutschland? Gütersloh Verlag, Mohn, 1993.

وكان مؤلفه محمد سالم عبد الله، مدير "Archiv des Islam"، معتمدا رسميا وكنسيا كمصدر رئيسي حول المسلمين في ألمانيا لزمن طويل، إنما تشكك بعض الجهات في بعض ما يذكره، مثل بروفيسور أودو شتاينباخ، من معهد الاستشراق الألماني في هامبورج، كما ورد في الكتاب الصادر عن المعهد "منظمات إسلامية في ألمانيا" الهامش رقم ١٢:

Nils Feindt-Riggers und Udo Steinbach: "Islamische Organisationen in Deutschland", Deutsches Orient-Institut, Hamburg, 1997.

(5) - هذه إشارة تعميمية لا تنفي وجود استثناءات، مثالٌ عليها "روبرخت بولنس" رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الألماني، وأحد قادة حزب المسيحيين الديمقراطيين في كتابه الصادر عام ٢٠١٠م حول تركيا وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد: (أن من يتحدث عن جذور ثقافية أوروبية من منطلق ديني ينبغي عليه بيان أنها جذور مسيحية ويهودية وإسلامية). بالألمانية:

Ruprecht Polenz: Besser für Beide, Die Türkei gehört in die EU, Roger de Fick, Köln, 2010

(6) - لم تبدأ جهات أوروبية بالحديث عن كون المسلمين في أوروبا جزءا عضويا من مجتمعاتها إلا حديثا، وبصورة نادرة نسبيا، مثال ذلك: في الجلسة العامة الرابعة والختامية لجولة 3 سنوات أولى من مشروع "مؤتمر الإسلام في ألمانيا" والتي انعقدت في برلين يوم ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٩م أكد الجميع الرغبة في متابعة المشروع بعد الانتخابات النيابية التالية ورأى وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبلي آنذاك، أن المؤتمر أعطى مؤشرا واضحا على أن المسلمين "أصبحوا جزءا من ألمانيا"، ويمكن القول إن ألمانيا من أواخر البلدان الأوروبية التي بدأت تنطلق من هذا المنطلق، بعد بريطانيا وهولندا وفرنسا وسواها،

وتشير إلى ذلك التقديرات الواردة في الفصل الأول من كتاب منهجي تحت عنوان "نخب المسلمين في أوروبا" أصدره "المركز الاتحادي للتوعية السياسية في ألمانيا":

Jytte Klausen: Europas muslimische Eliten, Bundeszentrale für politische Bildung, Campus Verlag, Bonn, 2006.

(7) - وردت في موقع مجلة "شتيرن" الألمانية يوم ٨ / ٨ / ٢٠٠٨م أرقام تقول إن عدد ذوي الجذور الأجنبية في ألمانيا ٣،١٥ مليون من أصل ٨٠ مليون نسمة، وإن نسبة أسرهم تعادل ٢٥ في المائة من الأسر الألمانية، نقلا عن مصادر الدوائر الرسمية في الولايات الألمانية لشؤون ذوي الجذور الأجنبية.

(8) - الكتاب الإحصائي للمسلمين في أوروبا – الإصدار الأول:

Editor in Chief Joergen S. Nielsen: Yearbook of Muslims in Europe-Volume 1, Brillverlag, Ledien and Boston, 2009

رغم النهج العلمي للكتاب، لفت نظر كاتب هذه السطور احتواؤه على رقم ٣،٢ مليونا لتعداد المسلمين في ألمانيا، بينما سبقت الإشارة إلى أن آخر التقديرات التي نشرتها وزارة الداخلية الألمانية - قبل صدور الكتاب - بلغت بهم ٤،٣ مليونا. (9) - شهد العقد الأول من القرن الميلادي العشرين تصعيدا كبيرا بصدد الاتهامات بالعنف والتطرف، وبات الحديث عن الإسلام في أوروبا مركّزا على منظور "الحرب ضدّ الإرهاب" ومنظور "المراقبة الاستخباراتية"، إنما كانت البداية لذلك قبل سنوات، أي قبل تفجيرات ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطون، وشمل هذه التركيز الكتب والإعلام على نطاق واسع، بما في ذلك ما يصدر مباشرة عن أجهزة المخابرات من تقارير دورية.

(10) - بدأت تظهر كتب ومقالات تحذر من الخوف المرضي من الإسلام، وتشير إلى مصادره، ومن الأمثلة الصارخة على طريقة صنعه كتاب "أنقذوا الغرب!.. أسلمة أوروبا المتسلّلة":

Udo Ulfkotte: SOS Abendland, Die schleichende Islamisierung Europas, Kopp Verlag, 2008

ومن الكتب التي تتحدّث عن نشأة الظاهرة وتطوّرها كتاب "صورة المسلم العدائية" حول نشأتها وصانعيها وتفنيدها:

Kai Sokolowsky: Feindbild Moslem, Rotbuch Verlag, Berlin, 2009.

ومن الأمثلة على الكتب التي تبيّن منهجيا دور الإعلام على هذا الصعيد كتاب "عرض الإسلام في الصحافة":

Dr. Sabine Schiffer: Die Darstellung des Islams in der Presse. Sprache, Bilder, Suggestionen. Eine Auswahl von Techniken und Beispielen. Ergon-Verlag, Würzburg 2005

(11) - انظر:

Jörg Becker, Neues Deutschland, 16.08.2010, in:
http://www.neues-deutschland.de/artikel/177500.hysterische-glaubenstiere.html

(12) - انظر للكاتب: "مستقبل الإسلام بين الشباب والكهول" في موقع مداد القلم:

http://midadulqalam.info/articles/%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a8%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a8%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d8%a7/

(13) - التفاصيل في مقالتين للكاتب في "إسلام أون لاين" و"إسلام ويب":

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181064120838&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=73982

(14) - عداء السامية وعداء الإسلام – مقارنة:

Dr Sabine Schiffer und Constantin Wagner: Antisemitismus und Islamophobie - ein Vergleich, HWK Verlag, 2009.

(15) - "محمد.. الحياة والأسطورة":

Tilman Nagel: Mohammed, Leben und Legende, Oldenburg Verlag, München, 2008.

(16) - " الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر":

Mathias Rohe: Das islamische Recht: Geschichte und Gegenwart, Beck Verlag, 2009

(17) - لا يمكن حصر ما يتردّد في ثنايا الكتب والمقالات بطبيعة الحال، إنما يتبين المقصود من خلال مثال ما ورد بقلم الكاتب يورجن تودنهوفر بعنوان "لماذا تقتل يازيد؟" حول المقاومة في العراق، وهو يقول مثلا: "لم أقرأ كتابا أكثر إثارة وقدرة على استخدام الكلمات مثل العهد القديم (التوراة)، ولا كتابا ينشر إحساس المحبة بين أوراقه مثل العهد الجديد (الإنجيل)، **ولا قرأت كتابا حافلا بروح العدالة في طيّاته مثل القرآن**، الذي يخترق بإبداعه البلاغي حتى الحاجز الذي تصنعه الترجمات الضعيفة لنصه العربي".

Jürgen Todenhöfer: Warum tötest Du Zaid? Bertelsmann Verlag, 2008

والجدير بالذكر أن جامعات عديدة بدأت تتناول الإسلام والوجود الإسلامي في الغرب بدراسات وبحوث علمية منهجية، وإنشاء كراسي تدريس جامعي، ومشاريع لإعداد الأئمة والمدرسين، بصيغ تتجاوز الإرث الثقيل من حقبة الاستشراق الكنسي والعداء الاستعماري، ولا تخلو من عقبات جديدة، إنما لا تخلو أيضا من التعاون مع جهات إسلامية.

(18) - توجد مصادر عديدة حول التنظيمات الإسلامية في أوروبا، إنما لا تخرج عن نطاق التعداد والرؤية لها من خارج نطاقها، بمنظور غربي غالبا، أو بمنظور جهات مسلمة أقرب إلى الارتباط بجهات رسمية وكنسية، ولا يعني ذلك غلوا أو أخطاء جسيمة بالضرورة، بل يفتقر واضعوها إلى المعرفة من الداخل عبر المعايشة المباشرة، وهي ما تعتمد عليه الملاحظات التالية في النص، مع الإشارة إلى شروع الجهات الرسمية حديثا في الاستعانة ببعض الخريجين المسلمين للتوصل إلى دراسات منهجية حول واقع التنظيمات الإسلامية ومدى تمثيلها للمسلمين.

(19) - في الجلسة العامة الرابعة والختامية للمؤتمر خصص وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبلي جزءا كبيرا من كلمته الافتتاحية للحديث عن تدريس الإسلام في المدارس الألمانية، مبينا وجود إنجازات تحققت على هذا الطريق، وأهمها أن الولايات الألمانية -باعتبار التدريس من اختصاصها- نشطت على هذا الطريق بشكل ملحوظ، ودعا شويبلي إلى تعزيز العمل لإدراج الإسلام والبحوث العلمية حوله وإعداد المدرسين له في الجامعات الألمانية، ورأى العقبة الرئيسية متمثلة في غياب "جهة تمثل الإسلام" بمفهوم القانون الألماني لتكون شريكا في وضع المناهج وما يرتبط بها، وإلى ذلك الحين يؤخذ بحلول وسطية من جانب الولايات الألمانية تعتبر "مرحلية" فقط حسب أقواله.

(*) - هذه مراجع أخرى للدراسة لم يرد ذكرها في الهوامش، وذكر بعضها في سياق نص الدراسة:

١) بالعربية:

- د. عبد الله أحمد قادري الأهدل: حوارات مع مسلمين أوروبيين، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ١٩٩٠م.
- جيل كيبل: الفتنة.. حروب في ديار المسلمين، ترجمة نزار أورفلي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤م.
- أوليفيه روا: عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م.
- أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروّة، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤م.

٢) بالألمانية:

- "مسلمون في أوروبا.. مقارنة بين البلدان":

Katholische Akdaemie Berlin (Fachtagung): Muslime in Europa- ein Länder Vergleich, 2001

- "الإسلام في ألمانيا":

CDU/CSU Fraktion im Deutschen Bundestag: Islam in Deutschland, 1999

- "المسلمون في الغرب":

Tariq Ramadan: Die Muslime im Westen, Übersetzung: Yusuf Kuhn, Reen Palace, Paris, 2003

- "الإسلام موجزا":

Ayyub Axel Köhler: Islam Kompakt, Al-Kitab Verlag, 2000

- "الإسلام عند نقطة التحول":

Herausgeber: K. Amirpur und L. Ammann: Der Islam am Wendepunkt, Bundeszentrale für politische Bildung, Herder Verlag, Freiburg, 2006

- "لا إله إلا الله":

Reza Aslan: Übersetzung: Rita Seuß: Kein Gott außer Allah, Bundeszentrale für politische Bildung, Beck Verlag, Bonn, 2006

- "الحقيقة المحجبة":

Christina von Braun und Bettina Mathes: Verschleierte Wirklichkeit, Bundeszentrale für politische Bildung, Beck Verlag, Bonn, 2007

- "قارة الإله؟" (القارة المتدينة؟):

Philip Jenkins: Übersetzung: Ulrich Ruh: Gottes Kontinent?, Herder Verlag, Freiburg, 2008